

كلمة الدكتور محمد بن سيف الكواري

في أعمال الجلسة الافتتاحية لندوة اليوم العربي لحقوق الإنسان

تحت عنوان

"الحق في بيئة صحية وسليمة ومستدامة في دولة قطر: أفضل الممارسات – أبرز التحديات"

16 مارس/آذار 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بداية، أهنتكم بمناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان، والذي يصادف يوم 16 من آذار/ مارس من كل عام، وهو اليوم الذي دخل فيه الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ بعد ايداع سبع دول عربية لوثيقة مصادقتها لدى جامعة الدول العربية.

أن ندوتنا اليوم، تأتي ضمن احتفالية عالمنا العربي ودولة قطر، بهذه المناسبة الحقوقية التي تؤكد على أن حقوق الإنسان هي من جوهر ثقافتنا العربية الاسلامية التي نعزز بها، وليس مفهوماً غريباً علينا أو مستورداً. كما يؤكد هذا اليوم على أن حقوق الإنسان هي أحد المداخل الرئيسية التي تمكن الإنسان العربي من الارتقاء بواقعه نحو الأفضل وفقاً لما ترتضيه القيم الإنسانية النبيلة.

وأود القول، بأن هذه الندوة التي نعقدها اليوم – بالشراكة مع معهد الدوحة للدراسات العليا – هي إحدى ثمرات مذكرة التفاهم التي وقعتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع معهد الدوحة للدراسات العليا في سياق تعزيز العمل المشترك التوعوي والتثقيفي في مجال حقوق الإنسان، وبخاصة أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان بحاجة إلى تكامل الشقين المعرفي النظري والتطبيقي العملي. وفي هذا المجال أسجل بالتقدير جهود المعهد الأكاديمية في مجال تعزيز البحث العلمي في موضوعات حقوق الإنسان على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. كما أدعوه إلى تعزيز وتوثيق صلات التعاون المشترك مع اللجنة في مجال انتاج المعرفة العربية حول حقوق الإنسان وانشغالها العالمية والوطنية.

السيدات والسادة الكرام،

كما هو الحال في كل عام، يُقرُّ المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية أحد موضوعات حقوق الإنسان بوصفها عنواناً لفعاليات الاحتفال باليوم العربي لحقوق الإنسان، وفي هذا العام اختار موضوع "الحق في بيئة صحية وسليمة ومستدامة" لتكون عنوان احتفالية هذا العام. وكما تعلمون، فإنَّ هذا الموضوع يُمثِّل أحد أهم القضايا التي تشغل جدول أعمال المجتمع الدولي خلال السنوات الماضية، ولا سيما مع انتشار الأخطار والتهديدات البيئية التي نلمسها في حياتنا اليومية، كالتلوث بأشكاله المختلفة والانحباس الحراري والتغير المناخي.

ومع ذلك، ورغم وجود العشرات من الصكوك الدولية والإقليمية والثنائية المعنية بحماية البيئة، إضافة إلى أنَّ العديد من الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان، ومنها الميثاق العربي لحقوق الإنسان، قد أشارت إلى الحق في البيئة صراحةً، وقيام العديد من الدول بادماج هذا الحق في دساتيرها الوطنية وإقرار تشريعات خاصة بحماية البيئة، إلا أنَّ هذا الحق لم يتبلور قانونياً لغاية الآن كباقي حقوق الإنسان، وهناك مطالب دولية عديدة في هذا المجال تدعو إلى بلورة اتفاقية دولية أو بروتوكول خاص بحماية الحق في البيئة؛ كما أوضح المقرر الخاص المعني بالحق في البيئة في تقاريره الصادرة مؤخراً إلى المجلس الدولي لحقوق الإنسان.

إنَّنا في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان نشمّن وندعم أي توجه دولي من شأنه احترام وحماية الحق في بيئة صحية وسليمة ومستدامة، وإعماله واقعياً وفعلياً، وبخاصة تلك الجهود المتعلقة بإقرار اتفاقية دولية ملزمة خاصة باحترام وحماية الحق في البيئة مع تضمينها آلية خبراء مستقلين لفحص تقارير الدول حول مدى امتثال تشريعاتها وسياساتها وممارساتها لأحكام هذه الاتفاقية، إضافة إلى تمكينها من تلقي الشكاوى والبلاغات؛ وذلك كحال معاهدات حقوق الإنسان الدولية الأخرى.

السيدات والسادة الكرام،

تتعرض دولة قطر - مثل غيرها من دول العالم - إلى الكثير من التهديدات البيئية العالمية العابرة للحدود التي تنتهك حقوق الإنسان، هذا بالإضافة إلى وجود العديد من التحديات البيئية الناتجة عن مشاريع التنمية على المستوى الوطني، مثل: زيادة نسبة التلوث بثاني أكسيد الكربون، والتلوث بالمواد البلاستيكية وغيرها. ونعتقد أنَّ هذه التهديدات البيئية لحقوق الإنسان تقتضي تقييم الجهود المبذولة من دولة قطر في مجال حماية الحق في البيئة الصحية والسليمة والمستدامة، وهذا هو السؤال المركزي لندوتكم اليوم، والتي نتطلع إلى أن تخرج بتوصيات دقيقة ومحددة من شأنها معالجة التحديات والثغرات التي تعترى التشريعات والسياسات والممارسات، وبما يؤدي

إلى حماية الحق في البيئة في دولتنا العزيزة وتنفيذ التزاماتها الدستورية والدولية في مجال حقوق الإنسان، ربما يكون لنا في هذا المجال سبق والريادة، في أن نقدم للعالم وكافة أصحاب المصلحة ممارسات فضلى من شأنها احترام هذا الحق وحمايته.

وأود أن أشير إلى جملة من النقاط التي نعتقد أنها ساهمت في وضع حماية البيئة على قمة جدول أعمال دولة قطر خلال السنوات الماضية، ومن أبرزها:

- المصادقة على (22) اتفاقية دولية خاصة بحماية البيئة، ومنها: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عام 1996، وبروتوكول كيوتو عام 2005، واتفاقية باريس للمناخ عام 2015.
- اصدار (11) قانون له علاقة بحماية البيئة، ومن ضمنها القانون رقم (30) لسنة 2002 بشأن حماية البيئة.
- تبني الرؤية الوطنية لعام 2030 وتضمينها حماية البيئة والتغير المناخي بوصفها إحدى الركائز الأساسية للسياسات العامة المعنية بالمحافظة على البيئة لصالح الأجيال الحالية والقادمة.
- المشاركة في المؤتمرات الدولية والإقليمية المعنية بحماية البيئة، وفي هذا المجال استضافت الدوحة عام 2012 الدورة الثامنة عشر لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي شارك فيها أكثر من (20) ألف مندوب ومسؤول رفيع المستوى من الحكومات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة والمجتمع المدني.
- انشاء وزارة معنية بالبيئة والتغير المناخي بهدف معالجة القضايا البيئية، وتأسيس المدن الذكية والمستدامة والصديقة للبيئة مثل: مدينة لوسيل ومدينة مشيرب قلب الدوحة.
- إقرار الخطة الوطنية للتغير المناخي في سبتمبر 2021 بهدف الاستجابة بفعالية للأزمة المناخية وحماية البيئة للأجيال الحالية والقادمة.

السيدات والسادة الكرام،

اختتم كلمتي بالقول: إننا في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، نأمل أن تخلص ندوتنا اليوم، إلى جملة من الممارسات الفضلى التي نتطلع إلى أن تصبح جزءاً من المنظومة القانونية في دولة قطر، إضافة إلى أن تكون جزءاً من السياسات والخطط وبرامج العمل لمختلف الجهات المعنية.

ومرة أخرى، أعتنم مناسبة اليوم العربي لحقوق الإنسان، لأوجّه تحيات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتقديرها إلى كل من عمل ويعمل من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ليس فقط في عالمنا العربي وإنما في كافة أرجاء العالم، ونؤكد على أننا نغتنم كل فرصة من أجل إيجاد عالم منصف وعادل يسوده السلام والتنمية والقانون وحقوق الإنسان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،